

كسرهم واثنى اثنين ويجعل المطلق الخ في كلام النبي سقنا فنامل
 او خرق نالي والبراي المجهولين قد استزده من هو معناه ان
 كان دفعه والام يلزمه من صاحبه السابق كان يقول اخرجه
 للاخران سقتين فلك عايضا او عند وان سقتك فلا يثني
 عليك ولا يشترط بينهما محمل الا لان العوض من جانب
 واحد فله يحتاج الى محمل ثمانية قال الشيخ عمرة وصحة الاولين
 باخذ المحمل الجميع والثالث لاشير والرابعة للاول والثامنة كذلك
 والاربع للاول والمحمل والسابعة للاول والثامنة لاشير ولا
 شك في اي فالعوض من احد المتناصلين بالسها م لا يحتاج الى
 محمل كما انه اذا كان منهما جميعا يحتاج اليه تطبيق ما قرره
 في المسابقة على المركوب المحمل اي بان قال ادخل بيك فان
 اصبت العود المشروطا صابته من عشرين مثله دونك اخذت
 المال والاهم اعرف فان اصاب العود المشروط وحده اخذ المال
 المشروط منها وان اصاب مع واحد قسم الماخوذ من الاخر
 عليها والله اعلم قال الامام والشيخ وراجع ما قلنا من
 بعضها وان بعض التذرية كقافية عيني وهو نذر الجاهل في
 سابق واران المعنى فله ثمة حالي ومحلوفي عليه ومحلوفي
 فتتطرق الى الحالف التكليف والاختيار والقصد وفي المحلوفي
 عليه ان يكون غير واجب بان كان محتملا او مستحتملا وفي
 المحلوفي به ان يكون اسما من اسمائه تعاقبا الايمان بفتح الكفرة
 من الحكماء المرفوع يعرف باجماعهم لانهم كانوا في الجاهلية اقوم
 وقيل لانها تحفظ الشئ على الحالف كما تحفظه اليديمين بيد
 صاحبه اي يمينه وفي الاصطلاح تحقيق امر غير ثابت او واجب
 في اي اسم مخصوص حتى يبين اصطلاحا ومن اسقط الزيادة فيصدق
 اراد اليمين الموقوف قال في التمهيد ويتفقد باربعة انواع والممكن

في قوله
 قوله
 قوله
 قوله

في قوله
 قوله
 قوله
 قوله

اي واحد منها اي وهو ما اختص اليه او ما هو فيه اذ لم يزل
 ما يطلق عليه وعينه سواء فصله عنه او صفة الذائبة
 تحقيق الخ فالسم وكان المراد بتحقيق ما ذكر التمام تحقيقه
 ولو بالدلالة على ذلك وان استحال تحقيقه فليتنامل اه حروفه
 غير ثابت ضروري من قوله للذي محتمل للمتنع كلفه
 ليقتل الميت فان عبارة المزهة لا تشملها والحاصل ان المحلوفي
 عليه ما خص في شئ من المحتمل كونه لا ضرر فيه والمستحيل
 كونه لا يقتل الميت اما الواجب فلا يكون كلفا عليه لموت
 لانه لا يتصور فيه الا الضرر وهو لا يتصور بتفصيله بخلاف المستحيل
 فانه لا يتصور فيه الا اللذات وهو محتمل بتفصيله في ما صا
 كان محتملا له ما ادخل الدار ولا كلفه زيد او والله دخلت الدار
 وكلمت زيدا او مستقبلا بخلافه لا ادخل الدار ولا كلفه زيد
 ليقتل الميت او ليصعد السمانا فانه عيني فله صفة المفارغ
 حال وان صعد السمانا في ذلك محل بتفصيل الاسم وحرمة فقد
 هتك حرمة اليمين مالم يقبل لغد فيكفر غدا انك توري لانه لا يجزئ
 حال وانما يحدث بعد مضي الغد وقيل يحدث حال صداقة كانت
 اي اليمين او كاذبة اي فانها منعقدة بكل حال ولانه اي الثابت
 لا يتصور فيه الحدث اي لعدم الموت فانه لا يدسه وان طالت المد
 وفاقرة انعقاد صاحبه لزومه الكفارة مما لا يتصور فيه البر
 كلفه ليقتل الميت فان امتناع الحدث اي في الثابت فيما لو حلف بيمين
 وامتناع البراي في الممنوع يقتل الميت وتكون اليمين للتاكيد اي كما
 تكون للتخفيف لكن عند انكار السامع تكون للتخفيف وعند
 عدم انكار تكون للتاكيد اه والله لا موت في اوصاف السما او
 لا اجل للجبل فليس يمين لا متناه في اليمين بلذاته الابدان الله
 في نسخة اسم العبادي الا بالله تعالى اي بهذا الاسم الشريف الدال على الذات
 قائم

في قوله
 قوله
 قوله
 قوله

ايضا